

ابن الوزير ودفاعه عن أهل الحديث

بقلم

د. أحمد محمود صبحي

هو محمد بن ابراهيم بن علي بن المرتضى(*) ، كنيته أبو عبد الله ولقبه عز الدين ، ولد عام ٧٧٥ هـ بهجرة الظهراوين باليمن وتوفي عام ٨٤٠ هـ . نشأ في بيت علم ، فأبوه هو صارم الدين ابراهيم بن علي (ت ٧٨٢ هـ) وأخوه الذي تولى تعليمه هو الهادي (ت ٨٢٢ هـ) والاثنتان من كبار علماء الزيدية ولهما مؤلفات عديدة ، كما عاصر ابن الوزير بعض كبار علماء المذهب الزيدي ، وعلى رأسهم الامام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠ هـ) .

قرأ ابن الوزير على أكابر مشايخ صنعاء وصعده ، ثم سافر الى مكة طلباً للزيد من العلم ، ومن شيوخه القاضي علي بن عبد الله بن أبي الخير ، وقاضي قضاة الشافعية بالحرم المكي محمد بن عبد الله بن أبي ظهيره(**) الذي طلب منه أن يقلد الامام الشافعي فقال : لو كان يجوز لي التقليد لم أعدل عن

(*) . . . ابن المفضل بن المنصور بن محمد الغفيف بن مفضل ابن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف (الداعي الى الله) ابن يحيى (المنصور بالله) ابن أحمد (الناصر) ابن الامام الهادي يحيى بن الحسين الذي ينتهي نسبه الى الحسن بن علي بن أبي طالب .
(**) ومن علماء مكة الذين أخذ عنهم الشيخ محمد بن أبي الخير القرشي الشافعي والشيخ محمد بن أحمد الطبري والشيخ محمد بن أحمد ابن ابراهيم المعروف بأبي اليمن الشافعي والشيخ علي بن مسعود الأنصاري المالكي وابن القطب القسطلاني وابن سلامه الشافعي وابن صالح الشيباني الشريف أحمد بن علي الحسن بن الشهير بالفاسي ، وقد أجازوه في التفسير والفقه والحديث والكلام وعلوم العربية ، راجع ابراهيم بن القاسم : طبقات الزيدية ، مخطوط .

تقليد جدى الهادى والرسى ، اذ هما أول بالتقليد من غيرهما ، ومن شيوخه أيضا السيد على بن محمد بن أبى القاسم الملقب بجمال الدين الذى تعرض لأهل السنة ورجال الحديث بالنقد العنيف ، ولم يكن ابن الوزير يرى فى اختلاف المذاهب مبررا للتحامل ، فألف كتابه الضخم : (العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم) فى أربعة مجلدات ، ثم اختصره فى كتابه : (الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم) ، يقول الشوكانى (١) : ترسل عليه شيخه برسالة تدل على عدم انصافه ومزيد تعصبه ، فرد عليه ابن الوزير بكتابه العواصم والقواصم لم يؤلف فى هذه الديار اليمينية مثله .

والواقع أن هذا الموقف المنصف من زيدى تجاه أهل السنة ليس مجافيا لروح المذهب الزيدى منذ الصلة الوثيقة التى كانت تربط بين مؤسس المذهب الامام زيد وبين الامام أبى حنيفة والتى جعلت فقهاء الزيدية لا يجدون حرجا فى الاسترشاد بالفقه الحنفى فيما يجدونه من أجوبة على مسائل لم ترد فى مذهبهم ، غير أن التعصب سمة عصور التدهور ، ومن ثم ففى عدم رضى ابن الوزير على موقف شيخه مظهر لتجاوز العصر والتحليق فى آفاق أسمى ، وتلك صفة المجددين ، لا غرو أن يصفه الشوكانى (٢) بأنه يزاحم أئمة المذاهب الأربعة ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين ، وأنه يزاحم أئمة الكلام من معتزله وأشاعرة فى مقالاتهم ، وأنه يتكلم فى الحديث بكلام أئمة المعتبرين ، وأن تبحره فى العلوم النقلية والعقلية يقصر عنه الوصف ، وأنه يسرد فى المسألة الواحدة من الوجوه ما يبهر لب مطالعه .

ولا شك أن عدة عوامل قد ساعدت على اتساق أفق ابن الوزير وبعده عن التعصب وقربه من أهل السنة أهمها :

(١) الشوكانى : البحر الطالع ج ١ ص ٤٨٥ هذا وقد زالت الجفوة بعد أن ألح عليه أخوه الهادى ألا يحتد فى خصومته الفكرية لشيخه وأن يرد له اعتباره ففعل ، وطلب شيخه من ابنه صلاح أن يقرأ علم المعانى والبيان على ابن الوزير .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٩٠ ، ٩١ .

١ - أنه لم يقتصر في تلقي العلم على علماء المذهب الزيدى ، وإنما أخذ عن علماء المذاهب الأخرى وبخاصة الشافعية .

٢ - أنه كان قد اتجه في أول مرحلة تلقى العلم الى دراسة علم الكلام، ولكن الخصومة العنيفة بين متكلمي الفرق وتكفير بعضهم بعضا قد جعله يعزف عن علم الكلام أول الأمر الى دراسة علوم القرآن والسنة ، يصف ابن الوزير حاله بالقول : أول ما قرع سمعى ورسخ فى طبعى وجوب النظر والقول بأن من قلد فى الاعتقاد كفر ، فاستغرقت فى ذلك باكورة علمى ، وما زلت أرى كل فرقة من المتكلمين تداوى أقوالا مريضة وتقوى أجنحة مهيضة فلم أحصل على طائل ، وتمثلت بقول القائل :

كل يداوى سقيما من معائبه فمن لى بصحيح ما به سقم
فرجعت الى كتاب الله وسنة رسوله ، وقلت لا بد أن تكون فيهما براهين
وردود على مخالفى الاسلام .

ويقول أيضا : وقد رأيت مصنفى كتب المذاهب يختصر فيها المصنف لمذهب واحد فى القوى والضعيف والدقيق والجلى ، ولم يسلك أحد منهم مسلك مصنفى كتب الاسلام - يقصد الفقه - التى تذكر فيها مذاهب أهل الملة الاسلامية ، ويقوى فيها ما قوته الدلائل البرهانية سواء كانت لقريب أو بعيد أو صديق أو بغىض ، وكتب العقائد أحق بسلوك هذا المسلك من كتب الفروع ، أما كون الحق واحدا فصحيح ، ولكن لا يستلزم أن يكون الصواب فى جميع المواضع المتفرقة قد اجتمع لبعض الفرق الا ما حصل فيه أحد الاجماع القاطعة من الأئمة والعترة ، فيجب الترجيح له والنصرة ، فاستخرت الله تعالى وقصدت احياء هذه السنة الميقة التى هى ترك العصبية (١) .

فقوله هذا واضح الدلالة على اتجاهه لا الى ترك التعصب فحسب بل فى التماس الحق حيثما كان ما دامت الحقيقة فى المواضع المختلفة من الأصول موزعة عليها وليست مجمعة فى واحد منها .

(٣) ابن الوزير : ايثار الحق على الخلق ص ٣٠ .

٣ - ولم يكن ابن الوزير بطبعه مشتتاً في خصوماته - سواء الفكرية أو السياسية ، فكثيراً ما غلب عليه لين الطبع فيؤوب الى المصالحة وينسأى عن الخصومة ، الأمر الذى دفعه الى أن يسلك ان في قوله وان في فعله طريقاً متميزاً ، اذ أثر في القول أن يؤلف بين آراء المتكلمين ، كما أثر في الفعل في أخريات حياته أن يعتزل الناس ويؤثر الخلوة ويشغل بالذكر والعبادة حتى وفاته(*) .

على أن أخذ من المذاهب الأخرى وميله الى التوفيق بينها لا يعنى بحال خروجه على المذهب الزيدى ، فقد حدد الحق والصواب فيما أجمع عليه العترة اجماعاً قاطعاً ، وفي ذلك يصفه الشوكانى بالقول ، وهو في عداد أئمة الزيدية المجتهدين الذين لا يرفعون الى التقليد رأساً ، ولا يشوبون دينهم بشيء من البدع التى لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها .

مؤلفاته :

- ١ - البرهان القاطع في اثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع .
(ألفه في رجب عام ٨٠١ هـ ، طبع بمصر عام ١٣٤٩ هـ) .
- ٢ - الحسام المشهور في الذب عن سيرة الامام المنصور (مخطوط بالجامع الكبير مجاميع ٩٦ من ص ١٠٣ - ١١٣) .
(ألفه عام ٨٥ هـ دفاعاً عن امامه على بن صلاح الدين الذى رأى بعض علماء عصره عدم أهليته للامامة) .
- ٣ - العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبى القاسم محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم (فى ٤ مجلدات رد فيه على شيخه جمال الدين الذى هاجم الاشاعرة ورجال الحديث وفيه يدافع ابن الوزير عن السنة وأهلها ، وقد وصفه الشوكانى بأنه يشتمل على فوائد فى أنواع العلوم لا توجد فى شيء من الكتب) .
- ٤ - تنقيح الأنظار فى علم الآثار (فى الحديث وفيه تعريف بفرق الزيدية) مجاميع ٣٢ من ١١٠ - ١٧٩ المكتبة الغربية الجامع الكبير .

(*) دفن بمصلى العيد جنوب صنعاء .

- ٥ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم .
- (جزءان في مجلد وهو مختصر العواصم والقواصم ، ألفه عام ٨١١ ، نشرته ادارة الطباعة المنيرية بمصر) .
- ٦ - رياض الأبصار في ذكر الأئمة الأقطار والعلماء الأبرار .
- ٧ - التسايب المكوتى .
- ٨ - قواعد التفسير النبوى (مجاميع ٩٦ من ص ٦٢ - ١٠٠) .
- ٩ - قبول البشرى بالتيسير للبشرى .
- ١٠ - فتح الخالق في شرح مجمع الحقائق والرقائق (المكتبة الغربية بالجامع الكبير (مجاميع ٩٦ من ص ١١٤ - ١٦٠) .
- ١١ - مجمع الحقائق والرقائق في مباح رب الخلائق مخطوط بمكتبة الجامع الكبير مجموع ١١ من ص ٨٥ - ٩١ .
- ١٢ - نصر الأعيان على شر العميان (في الرد على أبي العلاء المعرى) .
- ١٣ - رسالة في حصر آيات الأحكام الشرعية .
- ١٤ - أنيس الأكياس في فضل الاعراض عن الناس .
- ١٥ - ترجيح أساليب القرآن لأهل الايمان على أساليب اليونان في أصول الأديان (نشر بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ) مطبعة المعاهد .
- ١٦ - تكملة ترجيح أساليب القرآن .
- ١٧ - كتاب الأمر بالعزلة في آخر الزمان (مجاميع ٧١ من ص ٥٢-٦٨) .
- ١٨ - ايثار الحق على الخلق في رد الخلافات الى المذهب الحق في أصول التوحيد (مطبعة الآداب والمؤيد بمصر عام ١٣١٨ هـ) .
- ١٩ - ديوان شعر في التوسلات والرقائق وتقييد الشوارد العلمية .

دفاعه عن أهل الحديث :

سبقت الإشارة الى أن ابن الوزير ألف كتابيه « العواصم والقواصم » ،

ومختصره « الروض الباسم » للرد على شيخه جمال الدين الذى حمله التعصب على تجريح أهل السنة ورجال الحديث ، ولا يعد رد ابن الوزير انصافاً منه للمحدثين فحسب ، بل انه عبر بذلك عن اتجاه يعد هو رائده اذ تابعه في ذلك بعض كبار علماء المذهب ألا وهو تفتح الزيدية على أهل السنة بعمامة ورجال الحديث بخاصة ، وهو اتجاه لم يكن معروفا لدى الزيدية المشايخين للمعتزلة .

ولقد مكنت لهذا الاتجاه لدى ابن الوزير عدة أسباب :

١ - نفوره من علم الكلام لاثارته الشكوك ولكثرة المراء والجدل فيه ، هذا النفور قد مال به الى من يرجحون الايمان والتسليم على الجدل والكلام ألا وهم أهل السلف ورجال الحديث .

٢ - ان اعراض الزيدية عن المحدثين - كما يريد شيخه جمال الدين - انما يعنى الاعراض عن حديث الرسول ، وانه من الخطأ القول بالرجوع الى أئمة الزيدية في علوم الحديث ، ذلك أنهم لم يصنفوا في معرفة صحيح الحديث ومعلوله ومردوده ومقبوله ما يكفى أهل الاجتهاد (٤) ، وانما الذين صنفوا في ذلك كله هم علماء الحديث ، وليس لأئمة الزيدية في ذلك تصنيف البتة ، والذى تعرض لذلك منهم انما تعرض لجمعه فقط ، أما الاسناد وعلم الجرح والتعديل وعلم العلل فليس للزيدية في هذا الفن تأليف البتة ، والقول بالرجوع الى الزيدية في الحديث كقول بالرجوع الى علم الحديث في معرفة الطب أو الى أئمة الزهد في علم الأدب (٥) .

ولم يصنف من الزيدية في الحديث غير القاضى زيد والامام أحمد ابن سليمان والأمير الحسين والامام يحيى بن حمزة ، وكتبهم خالية من الاسناد ، وعن بيان من خرج الحديث من الأئمة ، وحتى لو خالف المحدثون الزيدية في

(٤) ابن الوزير : الروض الباسم ج ١ ص ١٢٠ والكلام في الحديث مقسم على أربعة فنون : معرفة العلل ومعرفة للرجال ومعرفة علوم الحديث ومعرفة الحديث وطرقه .

(٥) المرجع السابق ج ١ ص ٨٨ - ٨٩ .

بعض الاعتقادات فقد أجمع أئمة الزيدية على قبول أخبار المخالفين، والا لضاع أكثر الحق من تصانيف الزيدية .

٣ - ولو اتهمنا رجال الحديث في الحديث لبطل العلم بحديث رسول الله بالمرة ، تماما كما لو اتهمنا النحاة في النحو ، واللغويين في اللغة والفقهاء في الفقه والأطباء في الطب ، اذن لا يتعلم جاهل ولا يتداوى مريض .

٤ - ولا يؤاخذ رجال الحديث بأقوال الحشوية والكرامية(*) في الاعتقادات ، كما لا تلزم الزيدية قول جهالهم من المطرفية والحسينية(**) ، بل ان نقاد الحديث وأئمة الأثر أعداء بطبيعتهم للحشوية ، لأن هؤلاء انما سموا كذلك لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية - أى يدخلون فيها ما ليس منها ، يقول نشوان الحميري : انما سموا الحشوية بذلك لكثرة قبولهم الأخبار من غير انكار ، بينما مهمة المحدثين تنقية صحيح الحديث من مكذوبه ، فكيف ينسب اليهم معتقد خصومهم من تشبيهه وحشو اعتقاد ونسبة الكبائر الى الأنبياء .

ويذكر ابن الوزير أسباب خصومة المعتزلة وبعض الزيدية بعسامة والسيد جمال الدين بخاصة لأهل الحديث ويحددها فيما يأتي :

(*) الحشوية هم الذين يؤمنون بحشو الاعتقاد ، وأكثرهم بين رجال الحديث وذلك من أسباب نفرة المعتزلة والزيدية منهم ، من بينهم مثلاً الدارمي (أبو سعيد) ، كان يؤمن أن عرش الله محمول على قرون الملائكة ! في تفسيره للآية : «ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية » ، أما الكرامية فنسبة الى محمد بن كرام من مفسري ومحدثي القرن الثاني وكان يميل الى التشبيه والتجسيم ويجيز على الأنبياء ارتكاب الكبائر .

(**) المطرفية نسبة الى رجل يقال له مطرف بن شهاب كانت له آراء متطرفة أثارت عليه أئمة الزيدية وعلمائهم منها أن الله ساوى بين الناس في ستة أشياء : الخلق والرزق والموت والحياة والتعبد والمجازاة ، وان الآجال ليست من الله الا من بلغ مائة وعشرين سنة فذاك هو العمر الطبيعي ، أما قبل ذلك فيسبب قتل أو مرض ، والأمراض ليست من الله .

وأما الحسينية فنسبة الى الحسين بن القاسم بن عبيد الله العياني ، ادعى أنه أعلم من رسول الله لأنه أكثر علما بعلم الكلام منه ! .

١ - ان المحدثين متصفون من وجهة نظر أصحاب الفرعة العقلية من المتكلمين بالجمود وقبول الأحاديث على ظاهرها وترك التأويل .

٢ - اعترض على بعض الأحاديث من حيث السند ، وهذه بدورها تنقسم الى قسمين :

(أ) قبول رجال الحديث للمراسيل (*) ولرواية بعض المجاهيل .

(ب) قبول رجال الحديث لرواية بعض الذين يشك في عدالتهم ، وهؤلاء على صنفين : صنف يشك في عدالته لموقفه المناوئ للامام على كأبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص ، وصنف يشك في عدالته لما أخذ دينية وخلقية عليه كالوليد بن عقبة ومروان بن الحكم .

٣ - اعترض على بعض الأحاديث من حيث المتن : وهذه بدورها على صنفين :

(أ) أحاديث تخالف آراء المعتزلة والزيدية: كالقول بالتجسيم والجبر ورؤية الله يوم القيامة والشفاعة لأهل الكبائر .

(ب) أحاديث ظاهرها مستنكر وتبدو مجافية للعقل .

١ - نعود الى الاعتراض الأول للرد عليه ، وأعنى أن المحدثين يتصفون بالجمود بينما يتصف المعتزلة بالذكاء والفطنة .

يقول ابن الوزير : تدعى الفلاسفة الذكاء والفطنة مثل ما يدعيه بعض المعتزلة ، وتعتقد أى الفلاسفة في المسلمين كلهم - بما فيهم المعتزلة - مثل ما تعتقده بعض المعتزلة في المحدثين ، ذلك أن المعتزلة - في رأى الفلاسفة - غير ممارسين للعلوم العقلية على ما ينبغى بينما هم - أى الفلاسفة - قد انفردوا باستخراج علم المنطق وبشدة الغوص في لطائف الغوامض ، فلا حجة

(*) الحديث المرسل : الأصل في الحديث من ناحية سنده نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به الرسول مع الاتصال ، فان بلغ الحديث في روايته منتهاه وهو الصحابي الذي سمعه عن الرسول فهو مسند فان سقط منه الصحابي فهو مرسل .

للمعتزلة على المحدثين بأكثر من حجة الفلاسفة على المتكلمين ، ان المحدثين هم أهل العناية بحديث رسول الله ، وهذه صفة شريفة توجب توقيرهم ، لا وصفهم بالجمود ، ولم ينفرد المحدثون بترك الخوض في علم الكلام بل شاركهم في ذلك جميع أئمة الفنون كأئمة الفقه والتفسير واللغة وسائر الفنون ، بل ان بعض علماء الكلام قد شاركوا المحدثين في النهي عن الخوض في علم الكلام كالجويني والغزالي والرازي(*) ، بل ان شيخ المعتزلة أبا القاسم البلخي اثنى على عقيدة العامة وقال هنيئاً لهم السلامة ، وكذلك الامام المؤيد بالله - وهو من أجل علماء الزيدية - كره التدقيق في علم الكلام وحث على الاشتغال بالفقه في كتاب الزيارات ، ورجع يحيى بن منصور الحسنى - من علماء الزيدية - عن علم الكلام ونهى عن الخوض فيه .

وما ترك المحدثون علم الكلام لجمود فطنتهم وانما تركوه ايثاراً لحديث رسول الله .

٢ - الرد على الاعتراض الثانى المتعلق بسند بعض الأحاديث :

ان جواز قبول المراسيل هو مذهب المالكية والمعتزلة والزيدية ، وقد نص على ذلك أبو طالب في كتابه المجزى والمنصور في كتابه صفوة الأخبار(*) ،

(*) نسب الى الجويني أنه قال في أواخر أيامه : اللهم ايماننا كايمان العوام ، أما الغزالي فقد طالب المتعلم ومن بلغه حديث سبعة أمور : التقديس ثم التصديق ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ثم الامساك ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة ، وأما الرازي فقد قال في آخر حياته :
 نهاية اقدام العقول عقال وأكثر سعى العالمين ضلال ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
 (*) أبو طالب هو الامام المؤيد بالله أبو طالب يحيى بن أحمد ابن الحسين الهارونى قام بالديلم وحارب القرامطة وكان من كبار علماء المذهب توفى عام ٥٢٠ هـ (راجع التحف شرح الزلف لمجد الدين الحسنى المؤيدى ص ٩٤ - ٩٨) والمنصور بالله عبد الله بن حمزة (٥٦١ - ٦١٤ هـ ، تزويد مصنفاته على أربعين مصنفا أشهرها كتاب الشافى في ٤ مجلدات - المذهب - صفوة الأخبار (أو الاختبارات) - الجوهرة الشفافة جواب الرسالة الطوافة الى العلماء كافة في أصول الدين - الرسالة الناصحة في الأدلة الواضحة (جزءان) - الدرة الثمينة - من تلاميذه حميد بن أحمد المحلى (ت ٦٥٢) صاحب الحقائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية راجع : أئمة اليمن الجزء الاول لمحمد بن محمد زبادة ص ٦٧) .

وقد أجمع لاتابعون على قبول المراسيل حسب قول ابن جرير الطبرى ،
ومذهب الشافعية قبول المراسيل اذا لم يعارضها مسند صحيح ، فاذا كان
الجم الغفير من الأئمة من فرق الاسلام قد نصوا على قبول المراسيل فكيف
بنكر المعترض على المحدثين ذلك .

وأما قبول رواية المجاهيل من العلماء أو من المسلمين فقد ذهب الى ذلك
أئمة الحنفية وكثير من المعتزلة والزيدية ، وهو أحد قولى المنصور بالله فى
كتابه هداية المسترشدين ، وهو الذى ذكره عالم الزيدية ومصنفهم وعابدهم
وثقتهم عبد الله بن زيد العنسى فى الدرر المنظومة بعبارة محتملة الرواية عن
مذهب الزيدية كلهم ، فكيف تنكر أيها الزيدى (يقصد جمال الدين) مانصب
اليه جلة من أئمة الزيدية ومحققهم . وقد استندوا فى ذلك الى قوله تعالى :
« فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » (الأنبياء : ٧) ، فالأمر القرآنى
يدل على وجوب سؤال جميع العلماء عدا الفاسق منهم .

أما رواية الأحاديث عن بعض الصحابة ممن عرف بمناوآته للامام على
أو من توقف عن موالاته ، فان مستند الشيعة فى اعتراضهم على هذه الرواية
قول الرسول عليه الصلاة والسلام لعلى : (لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا
منافق) . فاذا كانت صفة النفاق قد لحقت من أبغض عليا ففى ذلك قدح
فى عدالته .

يرد ابن الوزير أن ذلك الحديث متعلق بزمن الرسول فقط ، والا لحقت
صفة النفاق بعض كبار الصحابة ممن حارب عليا ، كيف وقد شهد لهم
الرسول بالجنة ، بل ان الخوارج وهم يبغضون عليا بل ويكفرونه لم يعدهم
على نفسه منافقين مع عظيم ذنبهم .

ولا يشترط فى العدالة ترك جميع الذنوب ، ولكن العدل من اجتناب
الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساويه كما قال الامام الشافعى ، وفى رسالة
عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعرى : المسلمون عدول بعضهم على بعض

(١) ابن الوزير : الروض الباسم ، ج ١ ص ٢٠ ، ٢١ .

في الشهادات الا مجلودا في حد أو مجربا عليه شهادة زور ، وقال عبيد الله ابن زيد من علماء الزيدية في كتابه الدرر المنظومة : العدالة أداء الواجبات واجتناب الكبائر من المستقبحات (٦) ، وإذا كان ذلك كذلك فالصحابه كلهم عدول الا القليل النادر .

أما أبو موسى الأشعري فيدافع ابن الوزير عنه وعن صحبته ويذكر تصرفه يوم التحكيم ، وأما معاوية وعمرو بن العاص فقد رويت عنهما أحاديث في الصحاح ، عن معاوية روى ثلاثون حديثا في الاحكام وعن عمرو روى عشرة أحاديث في الاحكام أيضا ، ولم يعترض عليها المعتزلة أو الشيعة (٧) .

أما من يشك في عدالته لما أخذ خلقية ودينية عليه ، فان بلغت حد الفسق فغنى ذلك قدح في عدالته والرواية عنه كما هو حال الوليد بن عقبة وبسر بن أرطأه (*) ، وأما الرواية عن مروان بن الحكم بعد معرفة المحدثين بجرحه وحاله وما اتهم به فانها لا تدل على تعديله ، وانما رويوا عنه بعد الاعتماد على غيره ، اذ الأحاديث المروية عن مروان قد روتها كتب الصحاح الستة لأنها مروية عن الثقات ، هذا وقد روى مروان عن عثمان وعلى ، وانما يعترض على المحدثين لو أنهم رويوا حديثا في الحلال والحرام وحكموا بصحته ولم يكن لهم طريق في العلم به غير مروان .

٣ - اعتراض على متن بعض الأحاديث :

(أ) أحاديث تخالف آراء المعتزلة والزيدية في الاصول كالتجسيم والجبر والرؤية يوم القيامة والشفاعة لأهل الكبائر .

يتخذ ابن الوزير بصدها ثلاثة مواقف :

-
- (٦) المرجع السابق ج ١ ص ٢٨ .
(٧) المرجع السابق ج ٢ ص ١١٣ - ١٢٠ وذلك أن القاعدة العامة : يرفض الحديث المروي عن صاحب الهوى أو الرأي أو المذهب السياسي فيما يوافق هواء أو رأيه أو مذهبه أما غير ذلك فلا حرج .
(*) الأول متهم بشرب الخمر وبالإزيادة في ركعات الصلاة وكان من أسباب ثورة الناس على عثمان ، أما الثاني فقد ذبح ابن عبيد الله ابن العباس الطفلين في حملته على اليمن لاستخلاصها من حكم على لصالح معاوية .

الموقف الأول : التأويل في حلقى التجسيم والجبر ، انهم - أى المعتزلة والزيدية - اذا كانوا يلجأون الى التأويل فى الآيات التى ظاهرها التشبيه أو الجبر ، فلم لا يفعلون مثل ذلك فى الحديث ، ولم يتسرعون الى التكذيب وفيه تفسيق للمحدثين بينما فى التأويل تصديق لهم .

الموقف الثانى : ترجيح رأى أهل السنة ورجال الحديث على رأى المعتزلة والزيدية كما هو الحال فى مسألة الرؤية - رؤية الله يوم القيامة - لتواتر الأحاديث عنها . انهم يطعنون فى قيس بن حازم راوى الحديث : (تروى ربكم يوم القيامة كما تروى القمر ليلة التمام لا تضامون فى رؤيته) وذلك لبغضه عليا ، ولكن ليس هذا هو الحديث الوحيد فى الرؤية وانما الأحاديث عنها مستفيضة ورواتها كثيرون ، على رأسهم امام الجميع على ابن أبى طالب ، وأمام المعتزلة وأهل السنة أبو بكر الصديق ثم ابن عباس وحذيفه ابن اليمان وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر الانصارى ، ومن التابعين سعيد بن المسيب والحسن البصرى وعبد الرحمن بن أبى ليلى وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وطاووس وعبد الله بن المبارك وأئمة المذاهب الأربعة ، كل هؤلاء قد روى عنهم القول بالرؤية ، لقد روى الصحابة أكثر من ثمانين حديثا فى الرؤية ، فى صحيح البخارى ومسلم ثلاثة عشر حديثا منها ، بل ان بعض المحدثين قد روى أحاديث الرؤية عن طريق زيد بن على رضى الله عنهما (٨) .

الموقف الثالث : التوفيق بين الرايين وذلك ببيان أن لا تعارض بين العام والخاص كما هو الحال فى مسألة الشفاعة لأهل الكبائر .

يلاحظ ن هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف الرئيسية بين المعتزلة والزيدية من جهة وبين الأشاعرة وأهل الحديث من جهة أخرى ، فمن بين المعتزلة قائلون بالشفاعة لأهل الكبائر كغيلان الدمشقى ، كذلك من بين الزيدية كأحمد بن يحيى المرتضى .

(٨) المرجع السابق ج ١ ص ١١٧ ، ١٥٧ .

ولا تعارض بين الأحاديث الدالة على خروج أهل الاسلام من النار وبين آيات الوعيد الدالة على خلود أهل النار في النار ، ذلك أن العموم والخصوص لا يتناقضان عند جميع فرق الاسلام لأن القرآن مشحون بالعموم والخصوص ، فالله قد نفى الخلعة والشفاعة في قوله تعالى : « في يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة » (البقرة : ٢٥٤) ثم قيده في قوله تعالى : « الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين » (الزخرف : ٦٧) وقال : « لا يشفعون إلا لمن ارتضى » (الأنبياء : ٢٨) ، فأثبت الخلعة والشفاعة لمن اتقى ولمن ارتضى بعد أن نفاهما مطلقا ، فما ورد في خروج أهل الاسلام من النار من صحيح الأخبار المتواتر معناها عند العلماء الأخيار لا يتعارض مع آيات الخلود في النار للقاتل عمدا أو المصّر على الربا (٩) .

أما الصنف الثاني من الأحاديث التي اعترض عليها بعض المعتزلة والزيدية - أو أصحاب النزعة العقلية عموما - فهي التي يبدو ظاهرها مستنكر لدى العقل ، يرى ابن الوزير أنه لا ينبغي رد هذه الأحاديث ، وإنما من مراقب التأويل حمل الكلام على التخيل ، وهو رؤية مثال الشيء في اليقظة ، وهو كالمنام إلا أنه يكون في اليقظة ، من ذلك ما روى من أن موسى لطم ملك الموت وفقاً عينه حين جاءه ، يقول ابن قتيبة : اذهب موسى العين التي هي تخييل وتمثيل وليست على حقيقة خلقتة الروحانية فعاد كما كان لم ينقص منه شيء ، واعتراض المعتزلة ليس فحسب في نسبة عين يمكن أن تتفقا لملك الموت وأنه ان جاز عليه العور جاز عليه العمى وإنما لما في فعل موسى من اعتراض على مجيء أجله بينما الملك مأمور من ربه (١٠) .

يرد ابن الوزير أن الأنبياء ينبغي أن يستأذنوا في قبض أرواحهم وهو ما لم يفعله ملك الموت مع موسى فلما تنبه عادت إليه عينه المتخيلة .

(٩) المرجع السابق ج ٢ ص ٧٨ .

(١٠) نفس المرجع ج ٢ ص ٥٨ .

بصدد مثل هذه الأحاديث التي أثارت اعتراض المعتزلة على متنها راجع : ابن قتيبة : تأويل مختلف الحديث ، وراجع أيضا مقال صاحب هذه السطور : (بين التاريخ والتحديث) ملحق بكتاب في فلسفة التاريخ .

ومن ذلك أيضا حديث رؤية النبي عليه الصلاة والسلام للجنة والنار على حائط أمامه وهو يصلي بأصحابه صلاة الكسوف ، ولما كان الحائط لا يتسع لهما على تقدير الوجود الحقيقي - وان كانت عبارة (على حائط أمامه) لم ترد في الصحاح الستة وانما ذكرها ابن الاثير في النهاية ، فانما كان ذلك على سبيل التخييل .

واذا كانت المعتزلة تنكر الوهم أو التخييل الا في المنام أو عند تغير العقل من مرض أو غيره ، فانه قد ورد في قوله تعالى : « يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى » فرؤية مالا وجود له في الحقيقة ممكن في حال اليقظة ومع صحة العقل ، انه من المتواتر عن أرباب الرياضات وملازمي الخلوات أنهم يرون في اليقظة مثل ما يراه الناس في النوم ، ويسمعون مخاطبات من غير رؤية مخاطب ، ولم تفكر ذلك الفلاسفة مع دعواهم الاستناد الى العقل في كل رأى لهم (١١) .

ومن ذلك ايضا حديث : (يؤتى بالموت على صورة كبش يوم القيامة فيذبج) ، فظاهر الحديث مخالف للعقل عند اهل الكلام لأن الموت عندهم عرض ولا يستحيل العرض جسما ، ويمكن تأويل الحديث ، انه لثقة أهل الجنة في الخلود وفي حياة لا موت بعدها - يخيل اليهم ذلك ، أو أن الرسول قد ضرب مثلا بذلك على الخلود .

فلا مبرر لسخرية بعض أصحاب الكلام واستهانتهم بما يخالف ظاهره العقول ، وخاصة أن البحث والتأويل من جليات الأمور عند أهل العقول ، وان أعرض أهل الأثر عن التأويل فما ذاك عن تبلد ذهن ، ولكنهم رغبوا في الاتباع وكرهوا الابتداع وعضوا بالفواجذ على الاقتداء (١٢) .

وفي جميع المواقف لا يصح اتهام رجال الحديث بتعمد الكذب ، لأنهم المرجع في علم الحديث ، واذا كان الرسول قد نهى عن تكذيب أهل الكتاب خوفا من تكذيب الصدق ورد الحق فأولى ألا يرد أهل الحديث .

(١١) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٦ .

(١٢) نفس المرجع ص ٥٢ .

ان الخطأ في القول أهون من الخطأ في الرد ، اننا متى أخطأنا في القبول كان تصديقنا للتبى موقوفا على شرط صحة الحديث ، ومتى أخطأنا في التكذيب كان ذلك تكذيبا لكلامه ، والخطأ في القبول كذب عليه بينما الخطأ في الرد تكذيب بكلامه ، ورد رجال الحديث تفسيق لهم بينما في التأويل تصديق لهم ، وتصديق المسلمين أولى من تفسيقهم .

تعقيب :

الخصومة بين المعتزلة والمحدثين تمثل في حقيقة الأمر ذلك التعارض بين العقلية الناقدة والعقلية الحافظة ، ومع أن العصر الاسلامي قد عرف رجالا جمعوا بين صنوف من الفكر متباينة كالطب والفلسفة والموسيقى الا أنه لم يكن بين الحفاظ فلاسفة كما لم يكن بين القراء متكلمون(*) ، ومن ثم لا ينبغي أن يتهم الحفاظ بالجمود لتركهم التأويل ، ذلك ما أوافق ابن الوزير عليه ، ولكن يبقى دورهم في أنهم أمناء على حديث رسول الله ، فلا ينبغي أن يتجاوزوه الى آراء تعد من مسائل الكلام فذلك ما أثار عليهم بعض المتكلمين وبخاصة اذا شاب آراءهم شيء من الحشو أو الشبيه كما هو قائم لدى الكرامية والحشوية .

ويرى ابن الوزير أن أهل الحديث لا يصح أن يؤخذوا بجريرة هؤلاء كما لا يصح أن تؤخذ الزيدية بأقوال المطرفية ، والقياس مع الفارق ، لأن الزيدية قد طردت وتبرأت من المطرفية بينما الحشوية محسوبة على بعض رجال الحديث ، فلا يقول زيدى برأى مطرفي بينما يؤمن بعض رجال الحديث بحشو الاعتقاد ولم يتبرأ منه سائر المحدثين وان كانوا لا يرون رأيه .

على أنه لا ينبغي للمتكلمين أن يتسرعوا في رد الأحاديث لمجرد معارضتها لأرائهم أو مخالفة ظاهرها للعقل ، أذكر أن النظام – من كبار المعتزلة – قد

ومن الملاحظ بين العلماء أن الذين جمعوا بين شتى علوم الدين وبين الكلام أو الفلسفة كالغزالي والرازي لم يكونوا من الحافظين أو المحدثين بينما أعرض الذين غلبت عليهم دراسة الحديث الى جانب علوم الدين عن الفلسفة والكلام كالسيوطي ، فنجد مفسرا متكلمًا متفلسفًا ولكنه غير محدث كالرازي ، ونجد مفسرا محدثًا ولكنه غير متكلم ولا متفلسف كالسيوطي . فالخصومة بين المعتزلة والمحدثين مظهر للتعارض بين عمق التفكير وبين قوة الذاكرة غير أن هذا لا يببرر الطعن أو الاتهام بالكذب أو الجمود .

تسرع برد الحديث : (لا تشربوا من أفواه القرب) قائلا وماذا في أفواه القرب حتى لا نشرب منها ، حتى سمع أن رجلا شرب من فاه قرية فلدغته حية فمات ، فقدم على تسرعه برد الحديث .

بقى أن نذكر لابن الوزير هذا الموقف المجيد في الدفاع عن أهل الحديث لا رد اعتبار لهم فحسب وإنما لأن موقفه يشكل خطوة رائدة في التقارب بين الزيدية وأهل السنة .

وإذا كان الحديث قد لقي في الآونة الأخيرة طعنا وتشكيكا كما لقي رجاله تكذيبا وتجريحا فإن آراء ابن الوزير ما زالت عبر سبعة قرون تشكل أقوى دفاع وأبلغ دليل ، « ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها » .

د . أحمد محمود صبحي

أستاذ الفلسفة الإسلامية

كلية الآداب - جامعة صنعاء